

Distr.: General  
26 August 2019  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الرابعة والسبعون

البند ١١٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات  
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من  
البعثة الدائمة لجزر مارشال لدى الأمم المتحدة

تهدّي البعثة الدائمة لجمهورية جزر مارشال لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيسة الجمعية العامة  
وتتشرف بأن تشير إلى طلب جزر مارشال الترشح لانتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة  
٢٠٢٠-٢٠٢٢ أثناء الانتخابات التي تجرى خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

وبالإشارة إلى المذكرة الشفوية المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩ ومرفقها، وعملا بقرار الجمعية  
العامة ٢٥١/٦٠، تشرف حكومة جمهورية جزر مارشال أيضا بأن تقدم طيه التعهدات والالتزامات  
الطوعية المعلنة من جانب جمهورية جزر مارشال، التي تؤكد من جديد التزامها القوي بتعزيز وحماية جميع  
حقوق الإنسان ومشاركتها النشطة في أداء دور مستقل في أعمال مجلس حقوق الإنسان (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية جزر مارشال أن تتفضلوا بتعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما  
وثيقة من وثائق الجمعية العامة.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من البعثة الدائمة لجزر مارشال لدى الأمم المتحدة  
ترشح جزر مارشال لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

١ - يسر جمهورية جزر مارشال أن تقدم بموجب هذه المذكرة ترشحها إلى مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢.

٢ - وتتسم جمهورية جزر مارشال، وهي دولة جزرية صغيرة نامية في منطقة المحيط الهادئ، بقلة عدد سكانها الذين يتوزعون على منطقة اقتصادية خالصة شاسعة تبلغ مساحتها مليوني كيلومتر مربع. وجزر مارشال ديمقراطية قوية، مع تأكيد دستوري على حقوق الإنسان الأساسية ومبادئ عدم التمييز. ومنذ استقلالها في عام ١٩٨٦ (وبعد أن أصبحت دولة عضوا في الأمم المتحدة في عام ١٩٩١)، عززت حكومة جزر مارشال حمايتها لحقوق الإنسان الأساسية من خلال سن تشريعات عديدة متطورة، وهي ملتزمة ببذل المزيد من الجهود في هذا الصدد.

٣ - وسيكون لجزر مارشال صوت مستقل في مجلس حقوق الإنسان. ونود أن نؤكد على أهمية الدور الذي تؤديه الدول الصغيرة في مد الجسور، وستنوخى جدول أعمال متوازنا يعزز المساءلة أيضا. وتتسم العديد من قضايا حقوق الإنسان بالتعقيد، ومن المهم أن نستمع بإمعان إلى جميع وجهات النظر، بما في ذلك المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٤ - وجزر مارشال وهي تسعى للحصول على عضوية مجلس حقوق الإنسان، أو أي كيان من كيانات الأمم المتحدة الرئيسية، للمرة الأولى، ملتزمة بإعمال حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحقوق المنصوص عليها في شرعة الحقوق ضمن دستورها (١٩٧٩) وفي صكوك المعاهدات المعنية.

٥ - وستكفل جزر مارشال أثناء عضويتها في مجلس حقوق الإنسان التحسين المستمر للتقدم المتعدد الأطراف نحو إعمال حقوق الإنسان؛ فتجربتنا الوطنية الفريدة مع آثار تغير المناخ، ولا سيما ارتفاع مستوى سطح البحر، وفي معالجة الآثار الناجمة عن إجراء التجارب النووية خلال فترة خضوعنا للحماية الاستراتيجية للأمم المتحدة تزودنا بالحساسية اللازمة لمراعاة الفئات الأكثر ضعفا وبفهم مباشر للقضايا المعقدة.

لحة عامة عن سجلنا الوطني في مجال حقوق الإنسان

٦ - إننا كدولة جزرية صغيرة نامية، ودولة جديدة نسبيا، ملتزمون بالتمسك بأعلى معايير الديمقراطية المفتوحة والحريات الأساسية، وبمواصلة التقدم الوطني المحرز بشأن الأهداف المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية، من خلال مشاركتنا في المعاهدة ودستورنا على السواء. وكدولة نامية، فإن مواردنا وقدراتنا محدودة في كثير من الأحيان وتؤدي إلى تحديات في التنفيذ، ولكن إعمال حقوق الإنسان بشكل كامل يعد هدفا حثيثا وحاسما له أولوية عليا. وخلاصة القول، فإن جزر مارشال حققت ما يلي:

(أ) انضمت أو صدقت على ١١ من الصكوك والبروتوكولات الاختيارية لحقوق الإنسان الأساسية، وهي الآن ضمن أعلى معدلات المشاركة في منطقة جزر المحيط الهادئ؛

(ب) أنشأت هيئة قضائية مستقلة ومحايدة، معترف بدورها الإقليمي الرائد من حيث الأداء والإصلاح؛

(ج) أنشأت مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٥ واللجنة النووية الوطنية في عام ٢٠١٧، مع التزام بتحقيق الامتثال التام للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)؛

(د) كفلت الحماية الدستورية القوية من خلال شرعة الحقوق التي تضمن، من بين أشكال أخرى للحماية: حرية التعبير والدين والتجمع (المادة ١)، ووسائل الإعلام المستقلة، والحق في التعليم، والصحة، والحكومة التي تتحلّى بالأخلاق، والمحكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة، ومنع التمييز. وتكفل شرعة الحقوق على وجه التحديد أن يكون جميع الأشخاص سواسية أمام القانون، وألا يميّز أي قانون أو إجراء قضائي ضد أي شخص على أساس نوع الجنس، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو مكان الميلاد، أو الوضع الأسري أو النسب (المادة ١٢). ويحظر الدستور عقوبة الإعدام. وفي أعقاب مراجعة تشريعية، تعزز الحكومة وضع مشروع قانون جديد قائم بذاته ضد التمييز جاهز لتقديمه إلى البرلمان في عام ٢٠١٩؛

(هـ) استحدثت تشريعات وإصلاحات أساسية في مجال السياسات عاجلت، أو في طريقها إلى معالجة قضايا حيوية في مجالات الإعاقة، والصحة، ونوع الجنس (بما في ذلك العنف الجنساني) ومناهضة التمييز وتعزيز التقدم الشامل بشأن التحديات في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك قانون منع العنف المنزلي والحماية منه (٢٠١١)؛ والقانون الجنائي (٢٠١١)؛ وقانون نظام المدارس العامة في جزر مارشال (٢٠١٥)؛ وقانون حماية حقوق الطفل (٢٠١٥)؛ وقانون اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (٢٠١٥)؛ وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٥)؛ وقانون فيلق خدمات الشباب (٢٠١٦)؛ وقانون تعديل تسجيل المواليد والوفيات والزواج (٢٠١٦)؛ وقانون حظر الاتجار بالأشخاص (٢٠١٧)؛

(و) سلطت الضوء على التحديات الفريدة أو الصعبة بشكل خاص في التعامل مع حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بآثار تغير المناخ وآثار التجارب النووية، وكذلك الاتجار بالأشخاص والتبني على الصعيد الدولي. وتبذل جهود نشطة لمواصلة التصدي لهذه التحديات المعقدة، بما في ذلك التوصيات الصادرة عن الزيارة التي قام بها في عام ٢٠١٢ المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً.

٧ - وكدولة جزرية منخفضة تتألف من جزر مرجانية أو مجموعات من الجزر المرجانية الصغيرة الضيقة بمتوسط ارتفاع يزيد قليلاً عن متر واحد فوق مستوى سطح البحر، فإن آثار تغير المناخ المتوقعة، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، تشكل تهديدات كبيرة للغاية لأمن المجتمعات المحلية والأمة بأسرها في الأجل الطويل، بما في ذلك الآثار المترتبة في حقوق الإنسان الأساسية. وبناء على ذلك:

(أ) شاركت جزر مارشال في أول قرار لمجلس حقوق الإنسان بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان، من خلال المشاركة في تقديمه، وكذلك من خلال تقديم تقرير وطني؛

(ب) اضطلعت جزر مارشال بدور رئيسي في دبلوماسية المناخ للتوصل إلى توافق في الآراء، بسبل منها العمل مع تحالفات الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول المعرضة للخطر الأخرى وشبكات

واسعة من الشركاء الدبلوماسيين. ويمكن للدول الصغيرة أن تضطلع بدور فريد في السياقات المتعددة الأطراف للمساعدة في إيجاد أرضية مشتركة؛

(ج) تُعد جزر مارشال استراتيجية وطنية جديدة لتعزيز القدرة على تحمل آثار المناخ، تشمل تحديد وفهم المخاطر المعقدة الطويلة الأجل الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر والضعف البيئي، والتصدي لها. ويشمل ذلك ضمان المشاركة النشطة والملكية من جانب أضعف أصحاب المصلحة ومعالجة أبعاد حقوق الإنسان. ولا توجد حلول واضحة أو سهلة لهذه المخاطر المعقدة، إلا أنه يجري اتخاذ إجراءات وطنية بشأن المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان التي تفرضها التهديدات الناشئة عن تغير المناخ.

٨ - والتعليم حق أساسي لكل طفل. وهو ما أكدته قانون حماية حقوق الطفل ونُفذ بموجب قانون نظام المدارس العامة في جزر مارشال لعام ٢٠١٣. وأنشئ بموجب هذا القانون الأخير نظام مستقل للمدارس العامة لإدارة تعليم الأطفال من مرحلة رياض الأطفال وحتى السنة النهائية في المدارس الثانوية. واستعرضت الحكومة مؤخرا سياستها للمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي لإدراج حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية والنوعية في المناهج الدراسية.

٩ - واعتمدت جزر مارشال أيضا استراتيجية وطنية لسياسة الصحة الإنجابية، تحدد الخطوط العريضة لنهج الحكومة إزاء الصحة الجنسية والإنجابية. ووضعت هذه الاستراتيجية تمشيا مع جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتعكس الالتزامات المتعلقة بتحقيق أهداف المؤتمر، بالإضافة إلى مواءمتها مع الأطر الوطنية.

١٠ - وأنشأت جزر مارشال الوكالة المركزية للتبني من خلال قانون التبني لعام (٢٠٠٢)، المسؤولة عن ضمان أن يتم التبني القانوني بإشراف قضائي وبضمانات كافية. ونظرا لانخفاض الاستعانة بالوكالة المركزية للتبني، نتيجة تزايد الأنشطة العابرة للحدود التي قد تحتال على القانون، شكلت الحكومة مؤخرا لجنة متعددة القطاعات مختصة بالتبني يرأسها رئيس الوزراء للتصدي للتحديات المعقدة الاجتماعية والقانونية والناشئة عن تعدد الولايات القضائية الدولية. وفي أوائل عام ٢٠١٨، احتجزت السلطات في المطار وكيل تبني يشتبه في انتهاكه لقانون التبني، وتجري الآن مقاضاته.

١١ - وتندرج جزر مارشال ضمن أعلى معدلات الإصابة بمرض السكري في العالم، ولذا فقد وُضعت طائفة من تدابير السياسة العامة، بما في ذلك تعزيز الرعاية الصحية الوقائية، وزيادة توافر المواد الغذائية التقليدية والوصول إليها. وعلى الرغم من هذه التدابير، تشير الأدلة إلى اتجاه نحو الأسوأ، وظهرت هيلدا هاين، رئيسة جمهورية جزر مارشال، إلى جانب تيدروس أدهانوم غبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، في مقر الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨ للمساعدة في إطلاق مبادرة عالمية لحفز الإرادة السياسية على أعلى مستوى لمعالجة الأمراض غير المعدية. وتفرض الأمراض المعدية، ولا سيما السل (عند واحد من أعلى المعدلات المؤكدة في العالم)، تحديات هي الأخرى. وثبت أن برنامج الفحص الشامل الذي نُفذ مؤخرا في المراكز السكانية في عام ٢٠١٨ مهم لحفز اتخاذ مزيد من الإجراءات.

## أهدافنا الرئيسية للعمل في مجلس حقوق الإنسان

١٢ - تتمثل الأهداف الرئيسية للعمل في مجلس حقوق الإنسان فيما يلي:

(أ) ضمان المساءلة والحوار النشط مع الجهات الفاعلة الرئيسية لمعالجة حالات حقوق الإنسان المعقدة والصعبة من خلال ما يلي:

١' تحسين التعاون بين المناقشات المتعددة الأطراف في مجلس حقوق الإنسان وأنشطة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة؛

٢' تسليط مزيد من الضوء على قرارات ونتائج مجلس حقوق الإنسان وامتلاك زمامها وتنفيذها؛

٣' الاستماع بامعان إلى جميع الدول الأعضاء والجهات المعنية قبل افتراض الحلول. فمصادقية المجلس توضع على المحك عندما لا يتناول حالات حرجية وناشئة محددة لحقوق الإنسان. ويلزم حوار مباشر لتعميق الفهم الدبلوماسي للتحديات الصعبة، ولا يمكن التغاضي عن أصوات المجتمعات الضعيفة. فدورنا المسموع في مفاوضات تغيير المناخ يبين كيف يمكن للدول الصغيرة أن تؤدي دورا فريدا وقويا في الأمم المتحدة في بناء الجسور واتخاذ إجراءات قوية؛

(ب) تحسين الإبلاغ الدولي المتسق والفعال من خلال التعاون مع أعضاء المجلس وأصحاب المصلحة الآخرين لمساعدة آلية الاستعراض الدوري الشامل على تحديد ومعالجة القضايا الفريدة بشكل أفضل؛ ومن خلال السعي إلى زيادة التواصل والاتساق بين دورات الإبلاغ المتعددة وهيئات المعاهدات؛ وعن طريق تحسين الإبلاغ عن تنفيذ التوصيات؛

(ج) تعزيز صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان وغير ذلك من السبل التي تعزز أصوات المجتمعات المحلية الأكثر ضعفا والدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ليس لها تمثيل دبلوماسي في جنيف. وحيث أن جزر مارشال افتتحت رسميا بعثتها الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٩، فنحن مثال إيجابي على فعالية عمل الصندوق الاستئماني في مد جسور أوثق بين الدول الضعيفة والمشاركة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

## على الصعيد الوطني

١٣ - على الصعيد الوطني، تلتزم جزر مارشال بما يلي:

(أ) مبادئ عدم التمييز والمساواة بين الجنسين التي شلط عليها الضوء في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتقر جزر مارشال بالتزاماتها كدولة طرف، وهي ملتزمة بتحسين وضع النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، اعتمدت الحكومة، في أوائل عام ٢٠١٥، سياسة وطنية لتعزيز المنظور الجنساني، توجه وضع القوانين والسياسات والإجراءات والممارسات التي تلبي احتياجات وأولويات وتطلعات جميع النساء والرجال، وتقضي على جميع أشكال التمييز وعدم المساواة في المجالات الرئيسية ذات الأولوية وهي: تنفيذ الحكومة لبرامج وخدمات تراعي المنظور الجنساني؛ ورفاه الأسرة؛ والعنف

الجنساني؛ والتمكين الاقتصادي؛ وصنع القرار. وتعترف هذه السياسة أيضا بالنساء في المناطق الريفية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات المهمشة؛

(ب) السياسة الوطنية بشأن الإعاقة، التي تحدد مبادئ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات مثل التعليم والعمل والصحة، والوصول إلى المباني والمرافق، والتصويت وشغل المناصب العامة. واتخذت جزر مارشال خطوات إضافية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة القوانين القطاعية، والتصدي للتمييز وعدم المساواة على أساس نوع الجنس والإعاقة من خلال عملية موازية لاستعراض التشريعات وإصلاح القانون، ستعرض على البرلمان في وقت لاحق من عام ٢٠١٩. وسيؤدي هذا إلى مواءمة قوانيننا مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير إطار قانوني أكثر قوة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛

(ج) تعزيز اللجنة الوطنية الحالية لحقوق الإنسان، بسبل منها متابعة التعديلات التشريعية أو الاستفتاء لضمان الامتثال لمبادئ باريس، والحصول على تصنيف للمركز من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن طريق تعزيز الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة لتحسين التنفيذ والإبلاغ، وكذلك إعداد قاعدة بيانات لتتبع التوصيات والتقدم المحرز. وعلى وجه الخصوص، ستكون الإصلاحات هيكلية اللجنة أو المؤسسات ذات الصلة على نحو يوفر الاستقلال التام وعدم التبعية، مع الحفاظ على المشاركة الاستشارية الحالية المناسبة من مصادر المعرفة الحكومية. وتشكلت اللجنة، التي تضم أعضاء من المجتمع المدني وخبراء أكاديميين ومصادر المعرفة الأساسية داخل الحكومة، بموجب القانون في عام ٢٠١٥، باعتبارها لجنة تضم أصحاب مصلحة متعددين وتتمتع بولاية واسعة لتعزيز حقوق الإنسان لشعب جزر مارشال. ويشمل ذلك إسداء المشورة للحكومة، ودعم تطوير سياسات وتشريعات حقوق الإنسان، والتثقيف العام، ورصد تنفيذ حقوق الإنسان، وإعداد التقارير التي ستقدم إلى مجلس حقوق الإنسان وعملية الاستعراض الدوري الشامل، وكذلك إلى هيئات الأمم المتحدة للمعاهدات، والتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان؛

(د) مواصلة العمل التشريعي بشأن التعديلات والإصلاحات الجوهرية، التي تشمل جميع القوانين والسياسات الوطنية، فيما يتعلق بنوع الجنس والإعاقة؛

(هـ) مواصلة العمل والتنسيق من جانب اللجنة النووية الوطنية المنشأة حديثاً لتقديم خطة عمل ذات أولوية لمعالجة القضايا التي أثارها التوصيات الواردة في تقرير عام ٢٠١٢ الذي أصدره المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً، وتعزيز جهود التماس الدعوة والعدالة المجدية لصالح الضحايا. وفي هذا الصدد:

١' عانت جزر مارشال، خلال الفترة التي قضتها تحت الوصاية الاستراتيجية للأمم المتحدة، من آثار خطيرة من ٦٧ تجربة من تجارب الأسلحة النووية التي أجريت بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٨. وكان لهذه الآثار إرث بعيد المدى، منه تشريد المجتمعات المحلية والآثار المترتبة في الصحة والبيئة والهوية الثقافية؛

٢' تساعد اللجنة النووية الوطنية، المؤلفة من ثلاثة مفوضين مستقلين مكلفين بالتنسيق بين الحكومة الوطنية والحكومات المحلية، وكذلك أصحاب المصلحة والناجين، في معالجة الآثار الناجمة عن برنامج إجراء التجارب على الأسلحة

النوعية المذكور أعلاه. وفي حين أن اللجنة تتناول مجموعة واسعة من المواضيع التقنية، فإن ولايتها تشمل أيضا متابعة التوصيات التي قدمها المقرر الخاص في تقريره لعام ٢٠١٢؛

(و) مواصلة التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بما في ذلك مواصلة تمديد الدعوات الدائمة الموجهة إلى المكلفين بولايات منذ عام ٢٠١٠، ومواصلة الاستجابة بشكل إيجابي للبرقيات ومتابعة التوصيات (بما في ذلك تقرير عام ٢٠١٢ الذي أصدره المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً) والبناء على الدعوة الدائمة الحالية إلى المكلفين بولايات عن طريق دعوة مجموعة من المعهود إليهم بولايات من بينهم: المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، والمقرر الخاص المعني بالحقوق في التعليم، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة، والمقرر الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه؛

(ز) الحماية من التمييز بجميع أشكاله ومنعه، سواء في القانون أو في الممارسة، بما في ذلك من خلال النظر في التشريعات المناهضة للتمييز في البرلمان، وزيادة التقدم المحرز صوب صياغة السياسات بشأن كل من المنصات الفردية والمتعددة القطاعات؛

(ح) زيادة مشاركة ومساهمة المجتمع المدني، بما في ذلك في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية لحقوق الإنسان؛

(ط) النظر في مجلس الوزراء والبرلمان في بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠، وكذلك زيادة الجهود الرامية إلى التحقيق مع المتجرين بالبشر ومقاضاتهم بموجب القانون الجديد وحملات التوعية. وتعد جزر مارشال بلد مقصد توجه إليه الفتيات والنساء من شرق آسيا ومن جزر مارشال للاتجار بمن لأغراض الاستغلال الجنسي ونقطة عبور للصيادين الأجانب الذين يتعرضون للاتجار بغرض الاستغلال في العمل. وتمت معالجة ذلك من خلال التشريعات الحديثة وتنفيذ خطة عمل وطنية، فضلا عن التدريب الإضافي؛

(ي) تعزيز نتائج السياسات المتعلقة بالتبني غير المشروع على الصعيد الدولي، بما في ذلك تعزيز الإنفاذ، ومعالجة المسائل المتعددة الولايات القضائية، والنظر في مجلس الوزراء والبرلمان في اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون فيما يتعلق بالتبني على المستوى الدولي؛

(ك) تحسين حالة السجون، التي لا تفي حالياً تماماً بالمعايير الدولية. وبدأت الحكومة في بناء مرفق جديد للسجون من المزمع أن يمثل للمعايير الدولية، وتلتزم بالاضطلاع بمزيد من الأنشطة في هذا الصدد، في حدود الموارد المتاحة والمساعدة؛

(ل) اتباع نهج قائم على الحقوق للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

## على الصعيد الدولي

١٤ - على الصعيد الدولي، تلتزم جزر مارشال بما يلي:

(أ) مواصلة التعهد بالتقيد بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، في الداخل والخارج على السواء، والعمل على إتاحة مجال في مجلس حقوق الإنسان لإجراء حوار وتعاون مجديين لتقديم مساهمة كبيرة في تحقيق تطلعات أهداف التنمية المستدامة في ألا يتخلف أحد عن الركب؛

(ب) اضطلاع مجلس الوزراء والبرلمان بالنظر في صكوك المعاهدات التالية:

١' المادة ٢٢ (بشأن الشكاوى الفردية) من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

٢' البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

٣' المادة ٣١ (بشأن الشكاوى الفردية) من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية بأكملها؛

٤' المادة ١٤ (بشأن الشكاوى الفردية) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛

٥' البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

٦' البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

٧' اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي؛

٨' بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

(ج) مواصلة التعاون مع هيئات رصد المعاهدات، بما في ذلك تقديم التقارير والتنفيذ في الوقت المناسب، والانضمام إلى مجموعة الأصدقاء المعنية بالتنفيذ والإبلاغ والمتابعة على الصعيد الوطني، بما في ذلك مساعدة جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الصغيرة وأقل البلدان نمواً على بناء آليات وطنية فعالة للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة لتحسين التنفيذ وتخفيف عبء الإبلاغ بشكل عام؛

(د) المساهمة في الإصلاح الشامل لنظام هيئات المعاهدات، بما في ذلك السعي إلى بذل جهود تعاونية لتحسين الكفاءة والفعالية والاتساق بين الهيئات المتعددة ودورات الإبلاغ؛



(هـ) تعزيز التعاون والدعم لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاهتمام الذي يُولى لتعزيز صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان؛ واتخاذ مزيد من الخطوات لتيسير تواصل الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والدول الصغيرة الأخرى مع المجلس وآلياته؛ والسعي إلى الانضمام إلى فريق الاتصال المعني بعضوية المجلس؛ وتقديم الدعم والتركيز على المسائل ذات الأولوية بالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، بما في ذلك حقوق الإنسان والبيئة وتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة؛

(و) تعزيز المساهمة في المداوالات الدولية في المنتديات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المشاركة في تقديم قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، والحيز المتاح للمجتمع المدني، والأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وتحديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في المجلس، والانضمام إلى التعهدات بتعزيز عضوية المجلس ومعايير، والالتزام بالبيانات المشتركة بشأن تطبيق معايير موضوعية قائمة على الحقوق في معالجة الحالات المثيرة للقلق والانضمام إليها، وكذلك المشاركة البناءة في المجلس بشكل عام، بما في ذلك مع الهيئات الفرعية والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة؛

(ز) تعزيز المشاركة المجدية للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني مع مجلس حقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تعزيز الحوار غير الرسمي ومن خلال تضافر الجهود لمنع الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان؛

(ح) تعزيز عملية الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك الإبلاغ عن تدابير متابعة التوصيات، فضلاً عن الحوار الخلاق والجهد اللازم لمد جسور أقوى بين عملية الاستعراض والتحديات الملحة لحقوق الإنسان في المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد:

١' قامت جزر مارشال، خلال استعراضها الدوري الشامل الثاني، في عام ٢٠١٥، بتأييد ١٠ من ١١ مجموعة من التوصيات (تأييد ١٠٢ من ١١١ توصية أو ٩١ في المائة)؛

٢' عقب عملية الاستعراض الدوري الشامل، تناول البرلمان التوصيات التسع التي لم تؤيدها جزر مارشال أثناء العملية (بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان) من خلال اعتماد تشريع لإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛

(ط) الحكم على كل مسألة أو حالة على أساس موضوعي؛ وإيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية دائماً إلى رفاه فرادى أصحاب الحقوق، وخاصة المدافعين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛ والتحلي بصوت مستقل في مجلس حقوق الإنسان من خلال اتباع نهج قائم على المبادئ والقيم إزاء مسألة العضوية؛

(ي) العمل على تحسين أداء مجلس حقوق الإنسان في إطار البند ١٠ من جدول أعماله بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات.

### التصدي للتحديات المعقدة التي تواجه حقوق الإنسان

١٥ - إن حقوق الإنسان ليست مجرد موضوع للمناقشات التي تجرى بعيدا في جنيف، ولكنها أكثر ما يبرز للعيان في المجتمعات المحلية الضعيفة والمتضررة. وفي كثير من الأحيان، لا توجد حلول سهلة أو فورية، بل إن أهم الخطوات تعتمد على المشاركة المباشرة لأصحاب المصلحة. وإننا نعرف من تجربتنا الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بآثار تغير المناخ والتصدي للآثار الناجمة عن إجراء التجارب النووية، القيمة التي يمكن أن يضيفها "منظور حقوق الإنسان" في إحراز مزيد من التقدم بشأن القضايا الصعبة، وتتيح لنا تجربتنا حساسية فريدة تجاه ضمان عدم تجاهل أي صوت.